الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بغلق ميزانية الدولة

لسنة 2016

(53 / 2018)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 21/ 06 / 2018

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** تقرير دائرة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2016،**

*** التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2016،**

*** جداول تفصيلية ملحقة بمشروع قانون غلق ميزانية 2016.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 23/ 07 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي **مقرر اللجنة:** حسام بوننني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم **المقرر المساعد:** نعمان العش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 04 جويلية 2018
جلسة اللجنة: 19 جويلية 2018 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (08 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 23 جويلية 2018 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر :** حسام بونني

I ـ تقديم المشروع:

عملا بأحكام الفصل 45 مـن القانـون الأساسـي عـدد 53 لسنـة 1967 المـؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2016:

- النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وإلغاء الاعتمادات الباقية،
- الترخيص في نقل نتائج السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المداخيل ذات الاستعمال الخاص.

وقد رسمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل دائرة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية،
- تحليلا مفصّلا لموارد ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية والصناديق الخاصة،
- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2016،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2016.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة موارد ميزانية الدولة (العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة باعتبار فواضل 2015) ما قدره 31676.7 م.د وبلغت جملة نفقاتها ما قدره 29083.6 م.د وبذلك تجاوزت الموارد النفقات ما قدره 2593.1 م.د.

أ ـ العنوان الأول والعنوان الثاني:

بلغت موارد العنوانين الأول والثاني 28761.4 م.د بينما بلغت نفقاتهما 28282 م.د ممّا أسفر عن فائض في الموارد المنجزة على النفقات المحققة 479.4 م.د يقع تحويله للحساب القار لتسبقات الخزينة . وتمّ تسجيل اعتمادات باقية قدرها 460.1 م.د يقع إلغاؤها.

ب ـ صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 2557.9 م.د باعتبار فواضل 2015 والبالغة 1859.5 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 745.5 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 1812.4 م.د تنقل إلى السنة المالية 2017.

ـ بلغت مقابيض حسابات أموال المشاركة ما قدره 357.3 م.د باعتبار فواضل 2015 والبالغة 274.8 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 56 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 301.3 م.د تنقل إلى السنة المالية 2017.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 152 م.د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 148 م.د ممّا أسفر عن فائض بلغ 4 م.د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية:

بلغت موارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره 1261.1 م.د بينما بلغت نفقاتها النهائية 1049.4 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 211.7 م.د تنقل إلى سنة 2017 واعتمادات باقية إلى حدّ 326.2 م.د يتم إلغاؤها.

4) الصناديق الخاصة:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة باعتبار فواضل 2015 البالغة 415.6 م.د ما قدره 698.2 م.د مقابل دفوعات قدرها 232.8 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 465.3 م.د تنقل إلى سنة 2017.

III ـ خلاصة تنفيذ الميزانية:

يترتب عن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 إجراء العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبقات الخزينة:

- إحالة مبلغ قدره 479.4 م.د من الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان الزيادة الحاصلة في الموارد بالمقارنة مع النفقات للعنوانين الأول والثاني.
- إحالة مبلغ 4 م.د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2017:

- نقل فواضل صناديق الخزينة والبالغة 2113.7 م.د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 1812.4 م.د، حسابات أموال المشاركة: 301.3 م.د).
- نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 211.7 م.د.
- نقل فواضل الصناديق الخاصة والبالغة 465.3 م.د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

- إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2016 والبالغة 460.1 م.د.
- إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2016 والبالغة 326.2 م.د.

4) تسوية الترخيص في الاقتطاعات من صناديق الخزينة

تضمن الجدول "أ" من قانون المالية لسنة 2016 اقتطاعات من بعض صناديق الخزينة بلغت جملتها 1195.2 م.د.

و تضمن الجدول "أ" من قانون المالية التكميلي لسنة 2016 اقتطاعات جملية بلغت 1239,2 م.د بينما بلغت الاقتطاعات المحققة فعليا 1127893609.524 دينار.

وحيث أن دائرة الحسابات لاحظت هذا الاختلاف وأوصت بضرورة تدارك ذلك في مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2016 ويقترح إضافة فصل لتسوية الترخيص في هذه الاقتطاعات ضمن الفصل 5 من مشروع القانون المذكور.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم الخميس 19 جويلية 2018 في مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2016 وذلك على ضوء ما ورد عليها من وثائق مصاحبة لمشروع هذا القانون وهي التالية:

- شرح الأسباب،
- الجداول الملحقة بمشروع القانون،
- الجداول المفصّلة،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام لإدارة المالية لسنة 2016،
- تقرير دائرة المحاسبات حول غلق الميزانية لسنة 2016.

وخلال الجلسة، اطّلعت اللجنة على ملاحظات وتوصيات دائرة المحاسبات وخاصة على التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2016 ، حيث قضت دائرة المحاسبات بأن الحساب العام للسنة المالية 2016 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء في ما يخصّ عمليات ميزانية الدولة وميزانيات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج أو العمليات

التي أنجزتها الخزينة العامة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجمالية لعمليات ميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة.

وأثناء النقاش، أفاد بعض النواب أن التصريح بمطابقة الحسابات المرخّص فيها في إطار قوانين المالية هو مسؤولية دائرة المحاسبات باعتبارها الطرف المخوّل له طبقا للفصل 117 من الدستور القيام بمراقبة حسن التصرّف في المال العام وفقا لمبادئ الشرعية والنجاعة والشفافية وكذلك مخوّل لها جزر الأخطاء المتعلقة بالتصرّف والقضاء في حسابات المحاسبين العموميين.

ثالثا: توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط بـ:

- تفعيل توصيات دائرة المحاسبات عند تنفيذ الميزانيات،
- مدّ لجنة المالية والتخطيط والتنمية بتقارير دورية حول التقدّم في تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المعنية،
- منح دائرة المحاسبات كافة الوسائل المادية والبشرية لتمكينها من القيام بمهامها الرقابية في أحسن الظروف.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
منجي الرحوي	الهادي بن ابراهم